

يتجاهل قوالب الفكر الصائب ودعائم المثالية الصادقة؛ ويندفع في صياغة الأحداث على نحو يراعى جنون السياسة وشذوذ أساليبها ومسالكها أكثر من مراعاته لاتزان الفكر وروحانية المثاليين من بناء المجتمع الذين تجردوا عما يمتري السياسة العملية من انهازية لا تحرم ومكر لا يرتدع

وفي خضم هذه الجلبة التي تبيث عن شقاق المسكرين المتطاحنين الغربي والسوفيتي في حلقات الأمم المتحدة وصدى تراشق التهم ومساوى السلوك الذي توجه به وفود هذين المسكرين أعمال الأمم المتحدة وقراراتها .. في هذا الخضم تندثر معالم جزء هام من العلاقات الإنسانية تعمل على خدمته هيئات اختصاصية متفرعة عن هيئة الأمم في واحدة أو أكثر من هذه القاعات الهادئة المكيفة بأحدث آلات التهوية والإضاءة والمزينة بفاخر الأثاث والتي تطل على النهر الشرقي التي تحيط بمقر الأمم المتحدة الدائم هنا في نيويورك. ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واحدة من الهيئات الاختصاصية التي تعمل خلال انقضاء الجمعية العامة في فصلي الربيع والصيف

## ميثاقان لا ميثاق واحد

للدكتور عمر حليق

لم يكن بد لهذه التكتات السيئة التي منيت بها قضايا العرب والمسلمين وقضايا دولية أخرى في هيئة الأمم من أن تخلق في عقول الناس وأفتدتهم فتورا إزاء كل ما يصدر عن هذه الهيئة العالمية من نشاط

وليس في ذلك من عجب . فهئة الأمم المتحدة في ميثاقها وفي أهدافها نتاج فكري تحمست لصياغته وتحديدته في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة جماعة من أئمة الفكر السياسي المعاصر مزودين بمثالية عميقة ودراسة دقيقة لمشا كل الإنسانية وآمالها ، ورغبة صادقة لإصلاح ما أفسدته الحروب وشرورها من دنيا الناس وفي عقولهم وأفتدتهم

ولكن تاريخ الإنسانية منذ أقدم المهورد يأبى إلا أن

فزهدت في المناسب والمراتب والمشيخات ، وهانت على وصنرت في عيني ؛ ولم يبق لي من دنياي (الآن) إلا مطلب واحد : يقظة قلب أدرك بها حقائق الوجود ، وغاية الحياة ، وأستمد بها لما بعد الموت ، وهيات يقظة القلب في هذا العالم المادي !

إن الذي يبلغ ذروة الجليل تنكشف له الجهة الأخرى ، فيرى ما بعد الانحدار ، وأنا قد بلغت ذروة العمر وأنحدرت ولكني لم أبصر شيئا ، إن الطريق مغطى بالضباب ، وقد أضعت مصباحي في زحمة الحياة ، وممترك العيش

\*\*\*

أما الرسالة فقد أفضلت على وأحسنت إلى . وما أشكوها ، إنما أشكو دهري ، وأشكو نفسي ، ومن حن الرسالة على تحية خير من هذه التحية في عيدها الأثني ؛ ولكني أكتب بيد عليل ، من فكر كلييل ، ولي من الأستاذ الزيات الصديق النبيل ، العنبر الجليل

على الطنطاري

في كل صحيفة ، وكان قلبي يتفتح للجمال ، ويستشرق للحب ، فلما جربت هذا كله ، وذقت لذته ، صار كل ما أرجوه أن أتوارى عن الناس ، وأن أمشي بينهم فلا يعرفني منهم أحد

لقد مر بي أكثر العمر ، ورأيت الحياة ، ونلت لذاتها وجرعت آلامها ، لم تبق متعة إلا استمتعت بها ، فلا اللذائذ دامت ولا الآلام ، ولا الشهرة أفادت ولا الجاه ، ولقد شهدت حربين عالميتين ، ورأيت تعاقب الدول على الشام من العثمانيين إلى الفرنسيين إلى من جاء بعد ، ومن قام ومن قعد ، ومن آتى ومن ذهب ، ولو أردت الوزارة وسلكت طريقها لبلغتها من زمان كما بلغها من مشى على أرى في الدراسة وفي الحياة ، ولو شئت لكنت من المشايخ الذين تقبل أيديهم ثم تملأ بالمال ، فيملكون الضياع والسيارات ، ويصبرون بحرفة الدين من كبار أبناء الدنيا ؛ ولكني ما وجدت شيئا يدوم . تذهب الوزارة فلا تترك إلا حسرة في نفوس أصحابها ، ويصحو الناس فيعلمون أن الذي يأكل الدنيا بالدين ، لا يمكن أن يكون من الصالحين الصالحين ،

متابعة الدراسة والبحث في مواده وفصوله إلى الدورات القادمة وفي سنة ١٩٤٨ وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم على صيغة « إعلان حقوق الإنسان » كما صاغته اللجنة ، وأوصت الجمعية العامة اللجنة بأن تتابع عملها لصياغة المواد التفصيلية لهذه الحقوق وأخذت اللجنة تعقد دورات متابعة فاجتمعت في عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وتوقفت عن العمل في عام ١٩٥١ بسبب تأخر بعض الدول عن الإجابة على الأسئلة التي وجهتها اللجنة إليها عن مدى انطباق التشريعات المعمول بها في تلك الدول على مبادئ حقوق الإنسان . ثم عادت اللجنة فمعدت دورة أخرى هذه السنة في المقر الدائم لهيئة الأمم هنا في نيويورك استمرت تسعة أسابيع من ١٤ إبريل إلى ١٣ يونيو وترأس هذه الدورة الدكتور شارل مالك رئيس الوفد اللبناني الدائم لدى هيئة الأمم . وقد سبق للسز روزفلت عقيلة رئيس الجمهورية الأمريكية الأسبق أن ترأست عددا من الدورات السابقة .

وفي خلال هذه السنوات التي انقضت على تأليف لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٤٧ ألم بالعلاقات الدولية من التوتر ما أتاح لجنون السياسة وشذوذها أن ينافس الاتزان والثبات التي كان المفروض في اللجنة وأعضائها أن يهتدوا بها في اجتهادهم لصياغتهم لميثاق حقوق الإنسان كماهدة عالية تمثيها الدول مترفة عن المؤثرات والأهواء والنزعات السياسية ومتعبدة بالمثل الفكرية والوعي الثقافي واليقظة الماطقية التي تسود المجتمع المعاصر في عالم مرت به في الأزمنة الحديثة ألوان من التطور والتجارب ما أرهق إحساسات الفرد وأذكى وعيه وفرض على الدولة نهجا في السلوك واج في تهاد التشريع يتناسب مع بقظة هذا الشعور وشدة هذا الوعي

ولذلك فقد سيطرت على جو اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في دورتها الأخيرة اعتبارات سياسية زادت من شدة التباين بين الثقافات والنظم التي يمثلها أعضاء اللجنة

فأصر الندوبون الروس وزملائهم من الدول التي تؤمن بالنظام الماركسي على ضرورة تأكيد الحقوق الاقتصادية للفرد في الميثاق الدولي الذي تشتمل به اللجنة توكيدا مفضلا على التوكيدات الأخرى؛ لأن العنصر الاقتصادي في رأيهم هو المهيمن على سلوك

وهذه اللجنة هيئة لا تضم جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم — وهمستون دولة — وإنما تقتصر على فئة مختارة تمثل مختلف النظم السياسية المعاصرة والمناطق الجغرافية التي تقسم إليها هذه المعمورة ، ففيها الروس والأمريكان والبريطانيون والفرنسيون ؛ وفيها من يمثل القارة الآسيوية والشرق العربي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وقد أنشأت هذه اللجنة منذ أن استقر لهيئة الأمم كيانها الداخلي في السنتين الأوليين من عمر هذه المؤسسة العالمية . وكلفت هذه اللجنة في عام ١٩٤٧ أن تصوغ ميثاقا عالميا يضمن للفرد في المجتمع ما وهبه الله من حقوق طبيعية وما اكتسبه من حقوق قانونية ومياسية واقتصادية واجتماعية وفرها لها تاريخ الفكر وصراع الناس وتطور المجتمع على مدى الأجيال إذن فهمة اللجنة هي في الواقع مهمة مثالية المفروض فيها أن تستوحى العقل والروح ؛ وأن تتجنب نزعات السياسة الانتهازية وفوضى السلوك الدولي الذي يهيمن على أعمال معظم اللجان والهيئات والمجالس في الأمم المتحدة

وكان من المنتظر أن يستمرق وضع هذا الميثاق العالمي لصيانة حقوق الإنسان وقتا طويلا . فلكل ثقافة ولكل كتلة سياسية تفسير خاص عن جوهر الحقوق والواجبات للفرد في المجتمع الأكبر ، وهذا التباين مرده اختلاف اجتهاد الثقافات والنظم الفكرية وفلسفات السياسة والاقتصاد في إيضاح صلة المواطن بدولته والنظم القائمة عليها ؛ وعلاقة الفرد بالجماعة الإنسانية التي تشاركه العيش في بقعة معينة من هذا العالم الواسع

ومضت لجنة حقوق الإنسان تعمل في تودة ، فتوصلت في دورتها الأولى والثانية (١٩٤٧ و ١٩٤٨) لوضع مسودة الميثاق وخطوطه الرئيسية ، وانفقت مبدئيا على أن تنشر في الناس الأسس الفكرية وخلاصة المبادئ والنظريات التي تستند إليها في صياغة المواد التفصيلية لهذا الميثاق العالمي ، ومن ثم وضعت وثيقتها الموجزة المعروفة « بإعلان حقوق الإنسان » وهي بيان قصير لا يعرض جوهر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبني البشر ؛ ولا يدخل في تفصيلها وتريف الناس بما يتصل بها من حقوق فرعية وصيانة ذلك والمطلبة به . وتركت هذه التفاصيل الجوهرية إلى الميثاق الشامل الذي قررت اللجنة

فضائل الضمان الاقتصادي والاجتماعي . فالناس في الشعوب الآسيوية والأفريقية واللاتينية التي لم يكتمل بعد عروها الاقتصادي والاجتماعي لا تستطيع أن تضمن حقوقها السياسية وتوطد حرياتها الديمقراطية ما لم يتوفر لديها من أسباب المدانة الاقتصادية والضمان الاجتماعي ما يساعدها على أن تنال حرياتها السياسية كاملة ، فالفرد الذي لا يتوفر له فرص اقتصادية تميته على مل' معدته، وطريق اجتماعية تساعده على تغذية عقله بالمعلم والتحصيل، لا يحسن الانتفاع بحريته السياسية حتى لو تحققت له كاملة في الدساتير والتشريعات

وتعمد مندوبو الدول الصغرى أن يفهموا اللجنة بأنهم في حماسهم لتوكيد التوازن بين الضمان الاقتصادي - الاجتماعي ، وبين الحرية السياسية والمدنية ؛ ليسوا مدفوعين ببدء أو ولاء لأي من النظم ( السوفيتية أو الأوربية - الأمريكية ) وإنما هم مقيدون بما يلمسونه من تباين في مجتمعاتهم الآسيوية والإفريقية اللاتينية وبين المجتمعات الأوربية والأمريكية في مدى التطور وفي مستوى الوعي وفي معاول الاجتهاد للحاق بهم في ميدان المساواة الدولية

والدول كالأفراد فاقدة الحول بمفردها ولكنها شديدة البأس وتكتلها وتكافلها ، وهكذا كان حال مندوبى الدول الصغرى في لجنة حقوق الإنسان ، فقد فرضوا بفضل تأزرم على الروس والأمريكان وجهة نظرهم ، فلم يجد هؤلاء مفرا من أن يلاقوا رغبات الدول الصغرى . فاستنبتت العتلية الأنجلوسكسونية ما اعتقدت أنه حل وسط . وتقدم الوفد الأمريكى وحلفاؤه باقتراح يطلب من اللجنة أن تحصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ميثاق ؛ وأن تجمع الحقوق السياسية والمدنية في ميثاق ثان ، ويترك للدول الخيار في قبول أى من الميثاقين أو قبولها معا

ورفضت أكثرية الدول الآسيوية واللاتينية قبول هذا الاقتراح الأمريكى؛ وقالت بأن الهدف من صياغة حقوق الإنسان في ميثاق عالمي توقعه جميع الدول هو ضمان الحريات الكاملة للفرد . فلا معنى لأن نفصل بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحقوق السياسية والمدنية ، فكلاهما متمم للآخر . فالخيار

الفرد لإزاء الدولة والمجتمع ؛ وعلى اجتهاد الدولة والمجتمع في مجازاة هذا السلوك ، ولم يأخذ مندوبون الأمريكان وحلفاؤهم - وهم كثرة بين أعضاء الأمم المتحدة - بهذا التفسير الماركسى ، وأخذوا يشرحون - في كلام كثير وفي مقترحات عديدة وتعديلات متلاحقة - بأن الديمقراطية الحقة كما يفهمها الأمريكان وبما رسونها في أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الضمان الوحيد لحقوق الإنسان وتنظيم علاقاته مع الدولة ومع إخوانه في الإنسانية . ومن ثم كان المنطق الأمريكى في النقاش وفي المقترحات والتعديلات التي وجهت إلى مواد الميثاق المقترح يتعمد توكيد الحقوق المدنية السياسية والأسس الديمقراطية ( كما يفهمها الأمريكان ) في الحكم وفي سلوك الفرد توكيدا مفضلا على سواء من التوكيدات

وكان من الممكن أن تسود وجهة النظر الأمريكية في أعمال اللجنة بفضل ما للأمرريكان من نفوذ في أعمال الأمم المتحدة لولا ظاهرة مستجدة في حاضر السلوك الدولى .. هذه الظاهرة يمثلها وتعب عنها طائفة من الدول الصغرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وهي دول إن فقدت النفوذ المسكرى والسياسى في تسير العلاقات الدولية فإن لها ضربا آخر من النفوذ يستند إلى تعداد أصواتها في المؤتمرات الدولية - وهو تعداد يرجح الكفة حين يتكامل ويجمع على اتخاذ خطوة يختلف عليها الكتلتين الرئيسيتين ( السوفيتية والأوربية - الأمريكية ) التي تكثر اختلافاتها في حلقات التفاوض أو الخصومة الدولية

وإزاء اختلاف الروس والأمريكان في وضع حجر الزاوية وتحدد نقطة الارتكاز في حقوق الإنسان وهي المنصر الاقتصادي أم الحرية السياسية والمدنية بأوسع معانيها نشط مندوبو الدول الصغرى الذين يمثلوا آسيا ( ومعهم مندوب مصر الدكتور محمد عزى ) وأمريكا اللاتينية إلى التكتل ، وأصروا على أن تجربتهم في عهد الاستعمار والسيطرة الأجنبية لم تقنعهم بأن توكيد الحرية السياسية كما فرها الأوربيون والأمريكان كاف لأن يضمن للفرد حقوقه الطبيعية وحقوقه المكتسبة ، وأن التطور الذى ألم بمخاض الفكر يفرض على اللجنة أن توازن موازنة عادلة بين فضائل الحرية السياسية بمعانيها الواسعة الشاملة وبين

سابقة لتحويل الأفراد حق رفع الشكوى ، وتقديم المظالم ضد الدول التي تمنح حقوقهم ؛ وهناك محاولة تقوم بها الدول الشيوعية ونفر من الدول الأوربية والأمريكية لمنع الأفراد والهيئات والؤسسات الشعبية من رفع الشكاوى والمظالم إلى لجنة حقوق الإنسان

وقد صمدت وفود الدول الآسيوية لضغط شديد ، وجهته الدول الاستعمارية فيما يتعلق بإدخال مادة « حق تقرير المصير للشعوب التي لا تحكم نفسها بنفسها » في ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، وهذا يعنى اعتراف لجنة حقوق الإنسان بأن صراع الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبي هو حق مشروع منصوص عليه في ميثاق حقوق الإنسان . وهذا طبعا أمر لا يرضى عنه الدول الاستعمارية ، وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بوجهة نظر بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول المستعمرة ، ولكن اللجنة لم تجد بدا من إدخال مادة « حق تقرير المصير » على الميثاق بعد جدل استغرق جلسات عاصفة ، ساد فيها الرأى للوفود الصغرى من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية

والفقرة الأولى من هذه المادة تنص على أن « لجميع السكان ولكل الشعوب حق تقرير مصيرهم ؛ وهو حق يقرر في حرية تامة وضميمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية »

والفقرة الثانية تطلب من جميع الدول أن تسعى لتثبيت حق تقرير المصير في جميع المناطق ( الخاضعة لها ) بموجب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة

والفقرة الثالثة تؤكّد بأن حق تقرير المصير يشمل سيادة الشعب وامتلاكه لثروته القومية وخيراته الطبيعية ؛ ولا يصح في أية حالة من الحالات لأية دولة أو دول أن تتدّرع بأى من الأعداء أو الحقوق ( المفتعلة ) لتحويل بين شعب وبين امتلاكه لأسباب العيش ( الشريف )

وقد دافع مندوبو مصر والدول الآسيوية الأخرى عن هذه القرارات دفاعا مجيدا إزاء معارضة الدول الاستعمارية ، وفندوا بالنقد اللاذع الأعداء التي يتدّرع بها الاستعمار للسيطرة على مصادر القوة في البلدان الصغيرة ، سواء لسد الفراغ كما هو الحال في نزاع مصر وبريطانيا حول قناة السويس ، أو تنفيذها لماهدات أبرمت

في مثل هذه الحالة يقضى على البدا الذى تستند إليه اللجنة وهو مبدأ الإجماع . فكما أن السيادة جزء لا يتجزأ فإن الحرية كذلك لا تتجزأ

ورفض الوفد الروسى هذا الاقتراح الأمريكى وأخذ بوجهة نظر أكثرية الوفود الآسيوية واللاتينية لأنهم يشاركونه في الرأى — فالحقوق السياسية في روسيا نفسها مفصولة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية — ولكن الوفود الشيوعية في الأمم المتحدة تعارض كل اقتراح أو فكرة يطرحها الأمريكان على بساط البحث في الأمم المتحدة مهما كان صائبا . وهذا الحال ينطبق كذلك على موقف الأمريكان من اقتراحات الروس وحلفائهم

واستطاع الوفد الأمريكى أن يضمن الفوز لاقتراحه بوضع ميثاقين لحقوق الإنسان بدلا من ميثاق واحد . وجدير بالذكر أن المهند قد خرجت عن الوفود الآسيوية الأخرى في معارضة الاقتراح الأمريكى ، وشاء بعض الخبثاء في هيئة الأمم أن يفسروا تراجع الهنود على ضوء المباحثات المالية التي كانت تقوم بها الهند مع أمريكا آتذ والتي أدت فيها بعد إلى منح الهند معونة مالية سخية

وكذلك خرجت لبنان على إجماع الدول العربية والآسيوية في معارضتها للاقتراح الأمريكى . ورئيس وفد لبنان الدكتور شارل مالك غرام لا حده بكل ما يمت إلى أمريكا بصله

ولم تجد اللجنة إزاء إقرار الاقتراح الأمريكى بأكثرية نافية بدا من أن تتابع عملها لوضع ميثاقين بدلا من ميثاق واحد ، وأكثريتها الساحقة مؤمنة بأنها ستستطيع في المراحل النهائية حمل الجمعية العامة لهيئة الأمم على دمج الميثاقين في ميثاق واحد بموازرة بقية الدول الصغرى التي ليست ممثلة في لجنة حقوق الإنسان والتي لها أكثرية الأصوات في الجمعية العامة

أما المرحلة التي وصلت إليها اللجنة في دورتها الأخيرة فلا تعدى مراجعة المواد الأساسية للميثاق الذى يسمى لأن يضمن الحقوق المدنية والسياسية ، وإلقاء نظرة عابرة على الميثاق الثانى الذى يعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولم تدقق اللجنة في المواد الإضافية التي صيغت في دورات

لجبرى العلاقات الإنسانية من أن يدرك الفرد ماله من حقوق تستند إلى وثائق دولية هما أن توفر له ذخيرة ( قانونية ) يستعين بها على توطيد حقوقه الطبيعية والمكتسبة حين يعصف بهذه الحقوق نظام غاشم ، إن أفلح في كبت الرأي السام المحلى ، فإنه أضف من أن يقهر الرأي العام العالى ، بعد أن تشابكت عناصره في معظم ألوان النشاط الإنسانى

وما هذا الاتجاه الذى ساد في لجنة حقوق الإنسان لتجزئة الحقوق إلى مدنية سياسية ، وأخرى اجتماعية ثقافية ، إلا محاولة لإعادة عجلة الحياة والوعى الإنسانى خطوة إلى الوراء ؛ ولكن الحياة قطار يسير هذه الأيام بوقود الفكر الواعى والشعور المتقد ، ومن خصائص المواصلات أن تسير قدما ، لا أن تعود القهقري

نيويورك مرملو

في أوضاع شاذة ، كما هو الحال في وضعية الحماية الفرنسية في تونس وبقية أقطار المغرب العربى ، أو تحقيقا لوعده مزور ، كوعده بلقور البريطانى للحركة الصهيونية في امتلاك بلد كفلسطين ليس لبريطانيا حق التصرف في مصيره

أما الفوارق الجوهرية بين الميثاقين : ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، وذلك الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فتتلخص فيما يلى :

( ١ ) تعتبر اللجنة أن الحقوق المدنية والسياسية هي فوق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولذلك فإن تطبيقها يجب أن يتم فوراً ، بينما يصح أن تطبق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مراحل ( تدرجية ) تتماشى مع حالة البلد الاقتصادية وبلغ وعيها الاجتماعى والثقافى

( ٢ ) ميثاق الحقوق الاقتصادية ( الخ .. ) يجب أن لا يطبق عن طريق التشريعات الحكومية فقط ، وإنما عن طريق السعى الحر للفرد وللجماعة كذلك . وليس على الدولة إلا أن تساهم — ما استطاعت إلى ذلك سبيلا — في توفير الإمكانيات الحسنة للفرد وللأمة للحصول على هذه الحقوق

وهذه نقطة كانت مجال نقاش حاد . فقد أمر مندوبو الدول الشيوعية على أن ضمان هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يتم إلا عن طريق التشريعات الحكومية ، والحكومية وحدها

( ٣ ) بينما تمهد ميثاق الحقوق المدنية والسياسية أن يشرح جوهر هذه الحقوق ، وتفصيلها الفرعية ؛ أهل ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الشرح ، وصاغ المواد في سادى عامة يشوبها الغموض وتكون مدعاة لسوء الاجتهاد أو للتطرف فيه

وسبب هذا التباين في لنة الميثاقين ومضمونها هو اختلاف فلسفات الحكم والنظم السياسية والمواقف الثقافية التى تعيش عليها الكتل الدولية التى تهيمن على أعمال الأمم المتحدة هذه الأيام

\*\*\*

وبعد فهذا استعراض متواضع لموضوع خطير ؛ فليس أنفع

## آلام فرتر

الامنة ذ أحمد حسن الزيات

هي القصة العالمة الواقعية الخالدة للشاعر  
الفيلسوف « جوته » الألمانى

صور فيها : عواطف الشباب في وقت نزوعه  
إلى الحب وولوعه بالجمال وآخاده مع الطبيعة ...  
وقد قال عنها لصديقه ( أكيرمان )

« كل امرء يأتى عليه حين من دهره يظن فيه  
أن ( آلام فرتر ) إنما كتبت له خاصة »

ترجمتها العربية تتفق مع أصلها في قوة  
الأسلوب ودقته وأناقته وجماله ... وهي مثال  
للترجمة الأمانة التى تنقل الصورة والفكرة وما يقوم  
بهما من الروح والخيال والعاطفة ...

طبعت خمس مرات وتمنحها ٤٠ قرشاً عدا أجرة البريد